المصدر: Istockphoto, photo credit: Joel Carillet

أولاً.

الاستمرارية والتحول في النزاع السوري

”الخسائر في التنمية البشرية في مجالي التعليم والصحة كارثية، ويبدو أنه لا يمكن معالجتها، ما سبّب معاناة على نحو خاص لجيل السوريين الذين بلغوا سن الرشد في وقت النزاع“

ألف. مقدمة

أسفر النزاع عن تحوّل هائل على جميع مستويات الدولة والمجتمع. وبعد عدة سنوات من النزاع الذي انخرطت فيه جهات سورية وغير سورية، أظهرت الجمهورية العربية السورية العديد من أعراض فشل الدولة، بما في ذلك فقدان القدرة على احتكار استخدام العنف، وتراجع السيطرة على الأراضي، وفي العديد من المناطق، انهيار النظام بالكامل.

وقد حوّل تدخل الدول الخارجية المتنافسة النزاع إلى حرب بالوكالة، وفسح الاقتصاد النظامي المجال لاقتصاد الحرب، وما كان قائماً من المجتمع المدني قد تحوّل إلى مجتمع نزاع. وكانت الخسائر في التنمية البشرية في مجالي التعليم والصحة كارثية، ويبدو أنه لا يمكن معالجتها، ما سبّب معاناة على نحو خاص لجيل السوريين الذين بلغوا سن الرشد في وقت الانتفاضة. وعدد القتلى والجرحى سيطارد السوريين في السنوات المقبلة، ولا سيما إن ظلّت هذه الآثار الاجتماعية العميقة من دون معالجة، إلى جانب النزوح الداخلي والخارجي الهائل الذي يُحدِث تغيرات ديموغرافية كبيرة في البلد.

ومع أن الحكومة استعادت السيطرة على أجزاء كبيرة من البلد، سيترك النزاع إرثاً دائماً. فقد تدهورت قدرة مؤسسات الدولة على تقديم الخدمات. وما يزيد من تعقيد الوضع هو انخراط عدة جهات خارجية قوية في النزاع، ما يصعّب التوصل إلى حل شامل. وتشير قدرة هذه الجهات على تمديد النزاع أو عرقلة الحل السياسي إلى معضلة في العمل الجماعي لحل النزاع. ومعظم السوريين، الذين لا يزالون ملتزمين بالحدود السياسية، ينتابهم خوفٌ من أن يؤدي هذا الوضع إلى ترسيخ التقسيم الفعلي للبلد إلى عدة مقاطعات.

وعلى الرغم من هذه التغيرات، هناك عناصر للاستمرارية. فالحكومة لا تزال في السلطة، وقد استعادت مكانتها إلى حد كبير، وهي تحكم حالياً معظم السكان. وقد أكدت جميع الجهات الفاعلة السورية من جديد التزامها بالحل السياسي وبالحدود السياسية للبلد. وأبدت إيمانها بدولةٍ سورية موحّدة وقابلة للحياة، على الرغم من اختلافها على قضايا النفوذ السياسي، والتمثيل الديمقراطي، ومدى مركزية الدولة. والسوريون من جميع الاتجاهات السياسية منهكون ومستعدون للمضي قدماً.

باء. التقسيمات الإقليمية: التجزئة والتقسيم وإعادة التوحيد

تأثرت جميع أراضي الجمهورية العربية السورية والغالبية العظمى من سكانها بالنزاع، مع أن مجريات النزاع لم تتّبع نمطاً واحداً في جميع المناطق. وقد شهدت الأراضي، مع بدء توزيع السيطرة عليها، مراحلَ متتالية من التجزئة والتقسيم وإعادة التوحيد. وأدى انتشار العنف في المرحلة الأولى، من أواخر عام 2011 إلى عام 2013، إلى تجزئة عامة للأراضي، حيث كان لجميع الأطراف تواجدٌ في جميع أنحاء البلد. وفي عام 2013، ولا سيما مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية، ازدادت تجزئة الأراضي، حيث توزّعت مختلف الأطراف المسؤولة في مناطق منفصلة عن بعضها البعض، وكانت تتنازع وتتعاون في ما بينها من دون أن يتواجد أي طرف في أراضي الطرف الآخر إلا في حالات نادرة. وفي عام 2015، بدعم من الاتحاد الروسي، تمكّنت الحكومة تدريجياً من إعادة توحيد معظم الأراضي، إن لم يكن كلها.

وابتداء من عام 2012، خرجت مناطق كثيرة عن سيطرة الحكومة وشهدت انتشار جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. وتزامن ذلك، في البداية، مع تجزئة الأراضي بسبب التصعيد السريع للنزاع وصعود جماعات قاتلت الحكومة في شمال البلاد وشرقها وجنوبها، وحول المدن الرئيسية. وكانت الجمهورية العربية السورية عرضةً للاختراق على نحو لم يسبق له مثيل. ومع أن الحدود السورية كانت لا تزال تحظى باعتراف المجتمع الدولي، تعرّضت على نحو متكرر لانتهاكات من قبل قوى خارجية.

وسرعان ما ضاعت المطالب الاحتجاجية الأولى والأسباب الجذرية للنزاع في أتون النزاع الذي تجلت حدته وطبيعته الواسعة الانتشار في العدد المتزايد من الوفيات والإصابات، الذي وصل إلى مئات الآلاف، وفي ملايين اللاجئين والنازحين داخلياً الذين بلغ عددهم ما لا يقل عن نصف السكان قبل النزاع[1]. وقد ازداد النزاع تعقيداً وتفاقم التشرذم الإقليمي ليس بسبب الدعم الخارجي بالأسلحة والأموال التي قُدمّت إلى مختلف الجماعات، ووصول المقاتلين الأجانب فحسب، بل بسبب التنافس المتزايد بين تلك الجهات الخارجية الداعمة. فقد كانت الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة في نزاع مع الحكومة ومع بعضها البعض[2]. وبموازاة ذلك، برزت بين البلدان المنخرطة في النزاع منافسةٌ لا تزال قائمة حتى اليوم.

وفي الفترة من منتصف إلى أواخر عام 2013 حتى عام 2015، جرى تقسيم أراضي الجمهورية العربية السورية ببطء إلى مناطق سيطرة منفصلة، إذ أن الجماعات الأكبر هَزمت المجموعات الأصغر أو دمجتها. والتغيير الأهم كان صعود تنظيم الدولة الإسلامية الذي هزم في حزيران/يونيو 2014 عدداً كبيراً من القوات المناهضة للحكومة واستولى على عدد ملحوظ من المحافظات الشرقية والشمالية الشرقية.

وفي بعض الحالات، ظلّت الحدود مستقرة لعدة سنوات؛ وفي حالات أخرى، كانت تتغير بشكل يومي. ولفترة من الوقت على

الأقل، في عام 2015، واجه البلد مأزقاً وكانت مناطق النفوذ أكثر تحديداً. فقد كان لكل منطقة مشاريعها الخاصة في مجال الحوكمة، مع هياكل إدارية ونظم أمنية وقضائية وحتى تعليمية كثيراً ما كانت تعكس أيديولوجية التشكيلات السياسية المهيمنة. وكانت العلاقة في ما بينها معقدة، تتأرجح بين النزاع والتعاون. وكان التعاون استراتيجياً في بعض الحالات، وتكتيكياً وعملياً في حالات أخرى. وقد حصلت الإدارة الديمقراطية المستقلة على استقلالها الذاتي بحكم الواقع في عام 2012 بعد مفاوضات أُجريَت في أعقاب انسحاب القوات الحكومية. وفي وجه المعارضة المتصاعدة، في ذلك الوقت، أُرغمَت القوات الحكومية على تبني استراتيجية انكماش في نشر قواتها[3]. ومع ذلك، استمرت العلاقات الإدارية؛ فقد حافظت الجهات الحكومية، مثلاً، على الدوائر المدنية التي تسجل الولادات والوفيات والزواج والطلاق في المناطق التي يسيطر عليها الفصيل الكردي السوري الرئيسي، وهو حزب الاتحاد الديمقراطي، ولا سيما في عفرين والحسكة، وإن أوقفتها في مناطق أخرى خارجة عن سيطرة الحكومة. وكثيراً ما استمرّ تقديم خدمة تسجيل الأحوال المدنية بالاستعانة بالموظفين نفسهم وتحت إشراف رسمي[4]. أما في مجالات أخرى، فقد كان التعاون أكثر عمليةً. وشاركت جميع المناطق في تجارة أو مقايضة المنتجات الزراعية، والإمداد بالكهرباء والنفط الخام، والسلع غير المشروعة. وقد أدى هذا التبادل، إلى جانب التهريب والاختطاف والسرقة والابتزاز وغيرها من الأنشطة، إلى نشوء اقتصاد الحرب الذي رسّخ سلطة الوسطاء وأمراء الحرب، وسمح للجماعات المسلحة بتمويل نفسها لفترات طويلة. ومع تضاؤل الفرص الاقتصادية، انخرط المزيد من السكان على نحو مباشر أو غير مباشر في اقتصاد الحرب.

ومنذ عام 2015، لا سيما مع تقدم تنظيم الدولة الإسلامية وما تلاه من تدخل عسكري للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، تغيرت مناطق السيطرة على نحو ملحوظ. وقد أثار الصعود السريع للتنظيم قلق المجتمع الدولي بسبب وحشيته الشديدة وتهديده للحدود الإقليمية السورية والعراقية، وكذلك للأمن الدولي. وضمنت القوى العظمى تواجداً لقواتها وشاركت في العمل العسكري في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. ومنذ عام 2018، انهار التنظيم ولم يعد يسيطر على الأراضي مع أنه لم يختفِ كلياً. واستعادت الحكومة، بدعم من حلفائها، معظم الأراضي، بما في ذلك مدينة حلب والمناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، فضلاً عن جزء كبير من الجنوب الذي كانت تسيطر عليه المعارضة سابقاً. ثم انخفضت السيطرة على أجزاء من الأراضي، من أربع مناطق في عام 2015 إلى ثلاث مناطق رئيسية في عام 2020. وسيطرت الحكومة السورية على معظم البلاد، من الحدود الأردنية إلى وسط وشمال الجمهورية العربية السورية وشرقاً إلى نهر الفرات، إلى جانب القوات الروسية والإيرانية. وبسطت الإدارة الديمقراطية المستقلة التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات سوريا الديمقراطية، مع قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، سيطرتها على الأراضي الواقعة شرق وشمال شرق نهر الفرات. وظلت محافظة إدلب، وعفرين في محافظة حلب خارج سيطرة الحكومة. واعتباراً من عام 2019، خضعت هاتان المنطقتان، إلى جانب عدد قليل من المناطق الأخرى، لسيطرة تركيا مباشرةً والقوات السورية المدعومة من تركيا. وخضعت إدلب أيضاً لسيطرة العديد من الجماعات المسلحة، بما في ذلك هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) وتنظيم القاعدة في الجمهورية العربية السورية[5].

ولكنّ التأكيد على أن الحكومة السورية قد استعادت السيطرة على غالبية أراضي الجمهورية العربية السورية لا يعني أن نوع سيطرتها اليوم يشبه ما كانت تتمتع به قبل عام 2011. والواقع أن سلطة الحكومة في أجزاء كبيرة من المناطق التي استعادتها من سيطرة المعارضة كثيراً ما تكون اسمية و/أو تتطلب انتشاراً عسكرياً كثيفاً. ولا يمكن مقارنة الخدمات التي كان يحصل عليها سكان هذه المناطق سابقاً بالظروف الهشّة التي لا يزالون يعيشون في ظلها.

ويمكن القول إن الجمهورية العربية السورية شهدت حالةً من الفشل الجزئي للدولة. ومع أن فشل الدولة هو المنطق التقليدي الذي يساعد على فهم الوضع السوري، بين مفهوم الدولة الكاملة حسب فكر فيبر وانهيار الدولة بالكامل، يُلاحَظ قدرٌ من الاستمرارية مع العديد من السيناريوهات الهجينة أو المختلطة[6]. فهناك أدلة على الاستمرارية والمنعة، واعتقاد راسخ لدى جميع السوريين، ما عدا القليل منهم، بأن الحدود التاريخية للبلد لا يمكن انتهاكها، ما يوحي بصلابة "الدولة" وديمومتها، بمعزل عن أي حكومة أو نظام محدد. وعلى مدى السنوات الأخيرة، حاولت الحكومة الحفاظ على عمل مؤسسات الدولة، حتى أنها واصلت دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة. وقد تدهورت قدرة المؤسسات العامة تدهوراً خطيراً ولكنها استمرّت في العمل. وظهرت أشكال بديلة من الحوكمة، حتى في المواقع التي فقدت فيها الحكومة المركزية السيطرة على الأراضي. وفي المجالات الرئيسية، أثبتت الحدود الإدارية المحلية، والأنظمة الداخلية، والممارسات أنها استمرارٌ لما كان سائداً قبل النزاع، مثل نواحي القوانين في الإدارة الديمقراطية المستقلة. وفي العديد من الحالات، جاءت هذه الاستمرارية نتيجة القرارات التي تعمّدت المجالس المحلية اتخاذها من أجل الحفاظ على تماسك الدولة في المستقبل.

"انخفض عدد المجالس الى النصف من 800 مجلس في عام 2012 إلى 400 في عام 2016، وتقلصت الأراضي الخاضعة لسيطرتها من 40 في المائة إلى 15 في المائة من مجموع الأراضي في البلد"

جيم. الحوكمة وسيادة القانون أثناء النزاع

1. الحوكمة المجزَّأة

كانت عواقب النزاع على الحوكمة مأساويةً في الجمهورية العربية السورية. فقد كانت الأراضي مقسّمة وخاضعة لمناطق مختلفة من السيطرة، ما جعل أصحاب النفوذ ينشئون هياكلهم الخاصة في الحوكمة. وكان اللاجئون السوريون يخضعون أيضاً لهياكل وقوانين وممارسات مختلفة، تبعاً للبلد الذي يستضيفهم أو حتى للمكان الذي يتواجدون فيه داخل البلد. وكانت السلطات الحاكمة المتنافسة تستمدّ شرعيتها من أيديولوجياتها ورؤيتها السياسية بقدر ما كانت تستمدّها من كفاءتها في الحوكمة وفي تقديم الخدمات. والسلطات الأنجح كانت في المناطق التي تمكّنت فيها من الحفاظ على مستوى معين من سيادة القانون، والأمن، والخدمات الأساسية، وكان عددها محدوداً مع أنها نماذج هامة عن الحكم الذاتي الديمقراطي. وحاولت الحكومة أن تحافظ على سير العمل العادي في مؤسساتها، بما في ذلك إنجاز العمل الإداري وتقديم الخدمات، في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها، ولكنها تعثّرت في مهامها عندما واجهت نقصاً حاداً في الموارد نتيجة النزاع، مثل انخفاض القدرة على توليد الطاقة وتضاؤل مصادر المياه.

وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الدولة، ظلّت الحوكمة تشبه في الكثير من نواحيها النموذج الذي كان سائداً قبل النزاع، على الرغم من محاولات الإصلاح التي جرت في مرحلة مبكرة. فقد ألغى الدستور المنقّح لعام 2012 المركز القيادي لحزب البعث، ما أتاح فرصة للانتقال إلى الحكم المتعدد الأحزاب. ومع أن هذا التغيير مهّد الطريق للمنافسة من حيث المبدأ، ومُنحَت تراخيص للعديد من الأحزاب الجديدة، لم يتوافق هذا النظام مع فترة النزاع. فقد كانت سياسة الحكومة تجاه تقاسم السلطة محدودةً. وفي حين أن المعارضة وبيان جنيف لعام 2012 قد دعا إلى تقاسم السلطة، كان النموذج الحكومي قائماً على حكومة الوحدة الوطنية التي انضوت فيها قوى معارضة مقبولة اعترفت بشرعية الهيئة الحاكمة، في ظل استمرار رئاسة بشار الأسد[7]. وكما كان الحال في السابق، ظلّ البلد يشهد إلى حد كبير مركزية السلطة، وإفلات الأجهزة الأمنية من العقاب، وخنق الحياة السياسية والحريات المدنية.

وعندما تقلص نطاق النفوذ الإداري للدولة في المناطق التي فقدتها نتيجة سيطرة جماعات المعارضة عليها، نشأت مناطق غير خاضعة للحكم استولت عليها هيئات حاكمة غير رسمية ومختلطة، مثل الحكومة السورية المؤقتة التي أسّستها المعارضة في الشمال، والإدارة الديمقراطية المستقلة. وقد جرى توفير الخدمات في البداية عن طريق المجالس المنبثقة عن لجان التنسيق المحلية التي كانت قد نظّمت احتجاجات مناهضة للحكومة، وعن طريق حركات المجتمع المدني. واعتبر نشطاء المعارضة أن هذا النظام المدني هو بديل مؤسسي لنظام الحكم الرسمي. غير أن النظام المدني كان محصوراً جداً في النطاق المحلي ومعتمداً على شبكات تعمل بصورة متقطعة، ما أفضى إلى مزيد من التجزئة. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب دعم القوى الإقليمية للجماعات المتنافسة، وبسبب طبقة ثالثة من الحوكمة أحدثتها جهاتٌ مانحة دولية وجّهت الأموال، التي تداخلت مع أجنداتها المتضاربة، عبر جماعات المعارضة المتنافسة في الخارج أو عبر متعاقدين من الباطن في القطاع الخاص[8]. وفي الوقت نفسه، تعمّدت القوات الحكومية تقويض محاولات الحوكمة المستقلة، كجزء لا يتجزأ من اقتصاد الحرب، بالوسائل العسكرية. وأدت الحرائق الهائلة التي اجتاحت حقول القمح والشعير والقطن في أواخر ربيع وصيف عام 2019 في شمال شرق الجمهورية العربية السورية وشمال العراق إلى تدمير سبل عيش المزارعين وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

وفي العديد من الأماكن، ملأت الحركات والمنظمات الإسلامية فراغ الحكم، يدفعها مزيج من الطائفية والأيديولوجية الجهادية والتنافس على الموارد. وفي حين كان تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة الأكثر تطرفاً وفعالية، عموماً لم تكن الاختلافات في العقيدة والممارسات كبيرةً بينهما وبين الجماعات الأخرى مثل أحرار الشام. وكانت عملية التجنيد في هذه الجماعات تستهدف السكان المهمّشين. وقد اضطرّ الناس إلى القتال من أجل البقاء أو لأنه لم يكن لديهم بديل اقتصادي آخر يغنيهم عن العمل كمقاتلين، أو لم يكن لديهم خيار وانضموا إلى تلك الجماعات خوفاً على حياتهم. وشكل المقاتلون الأجانب وحدة عسكرية كبيرة، ولا سيما في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية. وقد تجنّبت هذه الحركات التسوية السياسية، مدعومة في الخارج من مؤيّديها الذين أتاحوا لها الحصول على التمويل والأسلحة المتطورة على نحو أفضل مما كان متاحاً لجماعات المعارضة غير الإسلامية، وكانت هذه الحركات تمسك بزمام اقتصاد الحرب، مثل آبار النفط. وكانت ممارساتها في كسب النفوذ متشابهة إلى حد كبير؛ فقد كانت قياداتها الجذابة والاستبدادية فعالةً في حشد الأتباع ولكنها استبعدت كل من لم يقبل رؤيتها للإسلام. واكتسب تنظيم الدولة الإسلامية بعضاً من مقوّمات الدولة، بما في ذلك العتاد الثقيل، وموارد النفط، والإمكانات البيروقراطية، والسيطرة على المدن، والقدرة على توفير قدر ضئيل من النظام والرفاه في الأماكن التي يحكم فيها. ولكن الجهاديين لم يتمكنوا من تحويل ميزان القوى ضد الحكومة وظلوا منقسمين، على الرغم من الجهود التي يبذلها تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة لفرض هيمنتهما[9].

وتعثّر البديل المدني الذي تمثّل في لجان التنسيق المحلية السورية التي قادت الاحتجاجات الأولى ضد الحكومة، وفي المجالس المحلية الحاكمة التي أنشأتها تلك اللجان. ومع اشتداد النزاع والانتشار العسكري، واجهت المجالس المحلية منافسة مع السلطات الأكثر تقليديةً التي بدأ الناس يتوجّهون إليها، مثل الوجهاء القبليين والدينيين والحركات الإسلامية المسلحة الذين كانوا قادرين على توفير قدر من الأمن لهم. وأنشأت الجماعات الإسلامية مؤسسات موازية وكثيراً ما هاجمت المجالس. وتعرّضت المجالس للتهميش بسبب العنف، وعانت من خروج عدد كبير من العلمانيين من

الجمهورية العربية السورية، فانخفض عددها إلى النصف من 800 مجلس في عام 2012 إلى 400 في عام 2016، وتقلصت الأراضي الخاضعة لسيطرتها من 40 في المائة إلى 15 في المائة من مجموع الأراضي في البلد. وفي فترات توقّف الاشتباكات المحلية بين الحكومة والجهاديين، حافظت المجالس على بقائها من خلال المشاركة في أشكال مختلطة من الحوكمة حيث يتقاسم عناصر من الميليشيات الإسلامية والمحاكم الشرعية السلطة مع المجالس المنتخبة المؤلفة من نشطاء أكثر علمانيةً وأعيان تقليديين، مثل العلماء المسلمين وشيوخ القبائل. وبالمقارنة مع الأطراف المتحاربة الرئيسية، كانت المجالس تعاني من نقص الموارد ومن التشرذم.

وفي وقت لاحق من النزاع، أدى تزايد الهدنات وإنشاء مناطق لخفض حدة النزاع إلى اتخاذ ترتيبات لتقاسم السلطة بين الحكومة والمعارضة. وكانت الحكومة تواجه نقصاً في القوى العاملة، ما منعها من استعادة السيطرة على مناطق المعارضة، فلجأت تدريجياً إلى فرض تسويات عن طريق القصف والحصار على هامش المناطق الخاضعة لسيطرتها. وأدى هذا الوضع إلى إبعاد الناس بسبب عدم قدرة مقاتلي المعارضة على حمايتهم من الحصار والغارات الجوية، وبسبب اقتتالهم الداخلي على الإمدادات ونقاط الوصول، والنفوذ الشخصي، والخلافات العقائدية. وكثيراً ما كان الضغط الشعبي يدفع بالمقاتلين إلى قبول هدنات الحكومة[10]. وقد تباينت هذه التسويات أو اتفاقات المصالحة، فبعضها كان يقتضي من المقاتلين الاستلام إلى الحكومة، وبعضها الآخر كان يتيح للمقاتلين السابقين البقاء في مكانهم وإعلان الولاء للحكومة والتمتّع بقدر من الاستقلالية.

2. انتهاكات حقوق الإنسان ومظاهر العنف القائم على نوع الجنس: مخلّفات الحرب التي لا مفرّ منها

انتهاكات الحقوق، وجرائم الحرب، وانعدام المساءلة تهدد محاولات تحقيق السلام المستدام. وقد جاء في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام 2018 أن "... المدنيين ليسوا فقط ضحايا غير مقصودين للعنف، بل كثيراً ما يُستهدفون عمداً بوسائل وأساليب حربية غير مشروعة. فالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس جميعها أساليب تعرّض لها آلاف المحتجزين". ووفقاً لما جاء في التقرير: "لحق الدمار بالبنى التحتية المدنية الحيوية بفعل الهجمات المتكررة على المرافق الطبية والمدارس والأسواق. واستُعملَت المعونة الإنسانية سلاح حرب فضُرب الحصار ومُنعَت مساعدات الإغاثة لإكراه المجتمعات المدنية وأطراف النزاع على حد سواء على الاستسلام أو الموت جوعاً"[11]. ووفقاً للجنة، "لم يتقيد أي طرف بالتزاماته، سواءٌ منها الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي الإنساني أو بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بحماية المدنيين والبنية التحتية التي تيسر حياتهم وأسباب رزقهم أو المواقع المشمولة بحماية خاصة التي تشكل عماد مجتمعاتهم المحلية". وأفادت اللجنة بأن الاعتقالات الجماعية، وحالات الاختفاء القسري، والتعذيب والموت أثناء الاحتجاز منتشرة على نطاق واسع وبشكل مثير للقلق[12]. وكان تقريرٌ لمجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الطفل قد كشف عن حجم الظلم الذي يُلحق بالأطفال السوريين: "أسفر النزاع الطويل الأمد والشديد الحدة في الجمهورية العربية السورية في عام 2017 عن أكبر عدد تُحقّق منه من الانتهاكات الخطيرة في حق الأطفال منذ عام 2012. وارتكب كل من السلطات السورية والجماعات المسلحة غير الحكومية انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أضرّت بالأطفال. وكان مرّوعاً حجم الجرائم المرتكبة في حق الأطفال ونطاقها وخطورتها"[13]. والانتهاكات القائمة على نوع الجنس، التي تكاد تكون منتشرة منذ بداية النزاع، بلغت مستويات لا يمكن تحمّلها.

المصدر: Istockphoto, photo credit: pmmart

وفي حين أن أسوأ أسباب هذه الانتهاكات قد نشأت داخل البلد خلال النزاع ونتيجةً له، ظلّ العنف والتمييز يطالان العديد من النساء والفتيات السوريات بعد نزوحهنّ. وكشفت وثيقة صادرة عن مجلس حقوق الإنسان لعام 2018 بشأن العنف القائم على نوع الجنس أن جميع الأطراف ارتكبت انتهاكات جسيمة ضد النساء، بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي، وأن محتجزين ذكوراً اغتُصبوا باستخدام أشياء وتعرّضوا لتشويه أعضائهم التناسلية[14]. واستُخدم العنف الجنسي كوسيلة لإرهاب المجتمعات المحلية والحصول على اعترافات.

وعلى الرغم من الوثائق الوفيرة بشأن العنف الجماعي القائم على نوع الجنس، أفاد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية في عام 2016 بأن هناك نقص في الإبلاغ عن الانتهاكات القائمة على نوع الجنس بسبب الأعراف الثقافية[15].

3. من الاقتصاد الطبيعي إلى اقتصاد الحرب

أدت تجزئة الحوكمة والانتشار العسكري في الجمهورية العربية السورية إلى تحوّل في الاقتصاد. ومع تراجع القدرة الإنتاجية للاقتصاد الرسمي، نشأ اقتصاد حرب يفتقر إلى التماسك وينطوي على روابط إقليمية وعبر وطنية، ما عزّز نفوذ عدد كبير من سماسرة الحرب والمنتفعين منها وأمرائها علاوة على المهرّبين ومجموعات أخرى من الوسطاء. وفي ظل هذا الاقتصاد، تزايد عدد المدنيين العاديين الراغبين في إيجاد نشاط مدرّ للدخل يمكن أن يساعدهم على إعالة أسرهم.

ونجم هذا التفكّك الاقتصادي عن عدة عوامل. أولاً، تسبّبت العقوبات التي فرضها الغرب، ولا سيما على تصدير النفط إلى أوروبا، بخفض الإيرادات الحكومية إلى حد كبير وبعزل النظام المصرفي عن الغرب. ثانياً، ألحق العنف المتزايد أضراراً بالإنتاج وبالبنى الأساسية. وكانت نقطة التحوّل استيلاء المعارضة على حلب، حيث نُهب القطاع الصناعي وغادرت مشاريع الأعمال المحلية إلى تركيا. وأخيراً، فُقدَت المناطق الشرقية المنتجة للهيدروكربونات والحبوب لصالح المعارضة[16].

ومن بين عوارض تدهور الاقتصاد الطبيعي، كان أوضحها انخفاض الإنتاج والدخل والاستثمار. فقد تقلّص النشاط الاقتصادي الإجمالي، حسب التقديرات، بأكثر من 54 في المائة بين عامي 2011 و2018، وبلغت الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 324.5 مليار دولار. وبالإضافة إلى انكماش جميع القطاعات الإنتاجية، استُنزفَت مداخيل الأسر وأصولها، وشهد البلد تضخماً وبطالة متفشية. ومن المبالغ فيه القول إن الإنتاج قد توقف تماماً؛ فقد أدى تحسن الأحوال الجوية في السنوات الأولى من النزاع إلى زيادة الإنتاج الزراعي. وفي المدن، استمر النشاط الصناعي الخفيف، وأنتجت المشاغل الصغيرة مجموعة من السلع مثل المنسوجات ومولدات السيارات[17].

وكان اقتصاد الجمهورية العربية السورية قبل النزاع قد حقق تكاملاً جيداً في شبكات البنى الأساسية والمؤسسات على الصعيد الوطني، مع أن أوجه عدم المساواة كانت قائمة، لا سيما بين المناطق. غير أن بداية التجزئة كانت مؤشراً على التفكّك. ونشأت حواجز التجارة الداخلية، وسيطر عليها المقاتلون الذين فرضوا ضرائب على تدفق السلع. وحتى ذلك الحين، كانت المناطق أكثر ارتباطاً بالعالم الخارجي من الناحية الاقتصادية. وعندما فقدت الحكومة السيطرة على المناطق النائية الحدودية، انتشرت عمليات التهريب التي نفّذتها شبكات إجرامية أو قبائل عابرة للحدود كانت قائمة قبل النزاع. فقد حصل أولاً اتجارٌ واسع النطاق بالأسلحة لصالح المعارضة، أعقبه تهريب الأشخاص، ونهب القطع الأثرية، وخروج النفط الخام من البلد بعد أن استولت المعارضة على حقول النفط. وتدفّق القليل من المواد، بما في ذلك الغذاء، إلى الجمهورية العربية السورية، وقد أتت هذه المواد بمعظمها من تركيا[18]. ومع انخفاض الإنتاج الداخلي، أصبحت الموارد المتدفقة إلى الداخل، بما في ذلك المعونة

المصدر: Istockphoto, photo credit: AbdukadirSavas

الإنسانية والتمويل من الجهات الراعية للمعارضة، غنائمَ أساسية تزاحمت عليها الجهات المتنافسة[19]. وهكذا نشأ اقتصاد الحرب بناء على أنشطة استغلالية قائمة على السمسرة بدلاً من الإنتاج، ما أدى إلى زيادة تكاليف المعاملات والأسعار بالنسبة للمواطنين، وانخفاض مستوى المعيشة لغالبيتهم، مع أن عدداً قليلاً منهم جنى أرباحاً كبيرة. وكانت السيطرة على سلاسل الإمداد ونقاط التفتيش بين المناطق مربحة بالنسبة للمسؤولين في الحكومة والمعارضة، ما أوجد منطقاً مجتمعياً للاستدامة.

وإزاء التدهور الاقتصادي، كان لا يزال يُتوقَّع من الحكومة أن تقدّم الخدمات الأساسية، ولا سيما الغذاء والتعليم، إلا أن توزيع هذه الخدمات بدأ يتباين بين المناطق. ونتيجة عمليات النهب الواسعة النطاق، والهجمات المنتظمة على مرافق التخزين والإنتاج، انخفضت القدرة على جمع الحبوب وإنتاج الخبز. ومن بين 140 مركزاً لجمع القمح كانت تعمل قبل نشوب النزاع، لم ينجُ سوى 40 مركزاً. ولا تزال العديد من مطاحن الدقيق والمخابز مغلقة. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، من النادر إيجاد مخبز لا تقف أمامه طوابير طويلة من الناس، ولكن الخبز كان متاحاً للجميع[20]. أما في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة، فقد كان الخبز نادراً نظراً للنقص في المواد وانقطاع الإمدادات. وفي عام 2015، رفعت الحكومة سعر حزمة الخبز العادية (1.55 كلغ) من 25 ليرة سورية إلى 35 ليرة سورية أو 0.19 دولار، وهي الزيادة الثانية التي اضطُرَّت الحكومة إلى تطبيقها في سبعة أشهر بسبب استنفاد الموارد الحكومية[21].

واستُخدمت إمدادات الأغذية كسلاح، وقُطعَ الإمداد عن المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وكانت معظم المساعدات الإنسانية تُوجَّه إلى مناطق تحظى بموافقة الحكومة، ما أكسب الحكومة نفوذاً هاماً على مقاتلي المعارضة إن لم يكن باستطاعتهم توفير الخدمات الأساسية لقواعدهم الشعبية المزعومة[22]. وعلى الرغم من صدور قرار للأمم المتحدة يطالب الحكومة بإتاحة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة،

كانت الزيادة في التوزيع ناتجة من توفير الغذاء للنازحين الفارين إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

وكانت استراتيجية تجويع السكان المحاصرين بهدف إخضاعهم تُستخدم مراراً في النزاع[23]. ومع أن القوات الحكومية استعانت على نحو رئيسي بهذه الاستراتيجية لاستعادة الأراضي السورية، بما في ذلك الغوطة وأجزاء من حلب، طبّقت قوات المعارضة أيضاً هذا التكتيك، كما حصل في حصار نبل والزهراء من تموز/يوليو 2012 إلى شباط/فبراير 2016.

وقد أحدث اقتصاد الحرب تحولاً في القدرة على التأثير على الاقتصاد في الجمهورية العربية السورية. فقد كانت القيادة الاقتصادية قبل النزاع ترتكز على التحالفات بين الحكومة، بما في ذلك القطاع العام، ورجال الأعمال ذوي العلاقات الجيدة. وأكثر من 90 في المائة من المؤسسات كانت مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم تفتقر إلى روابط سياسية قوية. وكان من أهداف العقوبات الدولية إحداث انشقاق بين الحكومة والطبقة الرأسمالية، التي تشكل العمود الفقري للحكم، ولا سيما منذ عام 2000. ومنذ بداية النزاع، أضيف إلى قائمة العقوبات أكثر من 210 أفراد و70 كياناً[24]. وقد فشلت هذه السياسة إلى حد كبير، لأن العديد من رجال الأعمال لديهم استثمارات كبيرة في البلاد تفوق أصولهم ومصالحهم التجارية في الخارج. لذا، ظلّوا بمعظمهم مهتمّين جداً ببقاء الحكومة. ولم ينشق عن الحكومة الفاعلون التجاريون الأقرب إليها، بل وضعوا بعضاً من ثروتهم في تصرّفها، من خلال تمويل الميليشيات الموالية للحكومة مثلاً، لأن مصلحتهم في بقائها قد زادت. وكما هو الحال مع الجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى، يخضع رجال الأعمال لمجموعة من الضغوط المباشرة وغير المباشرة، ومن غير الدقيق تصوير أفعالهم بأنها عملية أو طوعية تماماً.

وقد غادرت بعض المؤسسات التابعة للطبقة الرأسمالية القديمة والكبيرة، في حين بقيت العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وهربَ قسمٌ كبير من رؤوس الأموال إلى البلدان المجاورة، وقد عجّل النزاع في حلب في خروج عدد كبير من الشركات إلى تركيا. وشهدت الودائع بالعملات الأجنبية التي يحتفظ بها السوريون ارتفاعاً كبيراً، ولا سيما في المصارف على طول الحدود السورية التركية، وأصبح المستثمرون السوريون المصدر الرئيسي للمؤسسات الجديدة المسجّلة في تركيا. وفي عام 2014، بلغت نسبة الشركات التي أسّسها مستثمرون سوريون أكثر من 26 في المائة من جميع الشركات الأجنبية الجديدة في تركيا، وتركّزت هذه الشركات في المناطق الحدودية في غازي عنتاب ومرسين وكيليس، ونُفذّت من خلالها أنشطة اقتصادية في الجمهورية العربية السورية. وكان العديد من أصحاب هذه الشركات يؤيدون المعارضة. وبعد أن أسّس رجال الأعمال السوريون مؤسسات خارج البلاد، ترسّخت رؤوس أموالهم في الخارج، ولم تعد متحرّكة، ما يقلل من احتمال عودتها بسهولة إلى الجمهورية العربية السورية[25]. وهذا ينطبق أيضاً في معظم الأحيان على الشركات السورية التي تأسّست في الأردن ولبنان ومصر.

ولملء هذا الفراغ، ظهرت طبقة جديدة من الأثرياء المنتفعين من النزاع، ممن ازدهرت أعمالهم بسبب انتشار الفوضى، وانتهاك العقوبات، وندرة المواد. وقد كانت هذه الجهات الفاعلة الاقتصادية تحظى إلى حد ما بتأييد الحكومة، وتتألف من عدة مجموعات. المجموعة الأولى هي منتهكو العقوبات. وبعد أن استهدفت العقوبات رجال الأعمال المعروفين بتحالفهم الوثيق مع الحكومة، أُتيحت فرصة للمشغلين غير المعروفين من المرتبة الثانية، الذين لهم علاقات مع الخارج، لاستبدال رجال الأعمال في تسهيل التبادل بين الشركات العامة السورية والأسواق الخارجية، مثل استيراد السلع الأساسية. أما المجموعة الثانية فهي الوسطاء الذين يُبرمون صفقات اقتصادية عابرة لخطوط القتال، مثلاً من خلال تسهيل التبادل بين الحكومة وتنظيم الدولة الإسلامية لضمان استمرار تدفق النفط والغاز من شرق سوريا إلى محطات توليد الطاقة التي تديرها الدولة في غرب البلاد[26]. وفي كل منطقة، هناك صرافون حوّلوا عبر خطوط القتال ما يصل إلى 5 ملايين دولار في اليوم مقابل الحصول على عمولة بنسبة 1 أو 2 في المائة[27]. وتتكون المجموعة الثالثة من أمراء الحرب الذين يستحوذون على جزء من التدفقات الاقتصادية، وقد أصبح بعض قادة الميليشيات الموالية للحكومة فاحشي الثراء وتمتّعوا بأسلوب عيش باهظ. ومن المثير للاهتمام أن أنشطتهم الاستغلالية أدت إلى تأسيس شركات أمنية ترعاها الحكومة ومن مهامها حماية القوافل من الميليشيات الموالية للحكومة[28]. وكما قال الأكاديمي آرون لوند، ظهر جيش حقيقي من المرافقين السياسيين، والمقاولين، والمهرّبين لرأب الصدع في نسيج الأمة المجزأة، وإبرام صفقات حيث ألدّ الأعداء هم أيضاً شركاء في العمل. وكانت هذه النخبة الاقتصادية الجديدة تتّبع اللامركزية أكثر من نظيرتها في فترة ما قبل النزاع؛ وحلّت محل رجال الأعمال المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالدولة منظومةٌ متعددة الرؤوس من الجهات الفاعلة المسلحة التي تدير عملياتها الريعية وشبكاتها التجارية[29].

وقد ناورت الدول المشاركة في النزاع من أجل الحصول على حصة في الاقتصاد الجديد، ولا سيما في المجالات الاستراتيجية مثل الطاقة. وإحدى العقبات التي تحول دون إعادة الدمج الاقتصادي بعد النزاع هي أن كميات كبيرة من الهيدروكربونات، والطاقة الكهرمائية التي يولّدها سد الطبقة تقع في مناطق تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية ويهيمن عليها الأكراد. وطوال فترة النزاع، جرى التوصل إلى صفقات اقتصادية عملية لتجارة الكهرباء مقابل النفط أو الغاز، وهو ما يُتوقّع استمراره. والتحدي الأكبر في هذا الإطار هو أن إعادة الإعمار قد تتطلب تخطيطاً رسمياً، واتفاقات استثمارية، وترتيبات قانونية لعبور خطوط الهدنة.

> "منذ بداية النزاع، أضيف إلى قائمة العقوبات أكثر من 210 فرداً و70 كياناً"

دال. المظاهر المختلفة لتدويل النزاع

سيكون التدويل من مخلّفات النزاع الطويلة الأمد. وهذا أمرٌ ملفت لأن الجمهورية العربية السورية، من بين بلدان المنطقة والعالم، كانت الأكثر اتجاهاً نحو الداخل مع أنها كانت تتحول إلى نظام اقتصادي منفتح. وقد أولت الحكومة أهمية كبيرة لسيادتها الاقتصادية والسياسية، ما تجلّى بطرق مختلفة في المعاهدات الاقتصادية الدولية التي أبرمتها وفي جهود الحد من الدين الوطني وخفضه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وفي الحفاظ على سيادتها الغذائية سابقاً. وقد حطّم النزاع هذا الاكتفاء الذاتي النسبي. وفي الوقت نفسه، اكتسبت الجهات الفاعلة الدولية، أي الدول والمنظمات الحكومية الدولية، نفوذاً أقوى على مصير الجمهورية العربية السورية. وقد جرى التوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن الحاجة إلى حل سياسي تدعمه عدة قرارات للأمم المتحدة والعديد من عمليات السلام الجارية (مع أن هذا الحل لا يزال يبدو بعيد المنال). وستؤثر هذه العوامل السياسية حتماً على أي عملية إعادة إعمار وإعادة دمج للاقتصاد المقسّم، وقد تعرقلها في غياب تسوية سياسية.

ما هي مظاهر هذا التدويل؟ أولاً، تحافظ عدة بلدان أجنبية، بما في ذلك إيران والاتحاد الروسي وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية، على وجودها العسكري المباشر، وتنخرط في الشؤون السياسية وحتى الإنسانية والاقتصادية، وإن كان ذلك في مناطق مختلفة وبدرجات مختلفة. وإلى جانب هذه البلدان، انخرطت بلدان أخرى في الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي لمختلف أطراف النزاع، من بلدان الاتحاد الأوروبي إلى دول الخليج.

ثانياً، فقدت الحكومة السيطرة على حدودها التي اختلفت عليها جماعات المعارضة الداخلية، والحركات العابرة للدول، والقوى الخارجية. وكانت مراقبة الحدود حاسمة لفرض رقابة وضرائب على تدفقات المعونة الإنسانية، والنفط، والمقاتلين، والسلع والأسلحة المهرّبة إلى الجمهورية العربية السورية من جهات ممولّة خارجية، ومن منظمات غير حكومية، ودول، ولتصدير السلع مثل النفط. ودارت المعارك بشأن طرق الإمداد. ومع انكماش سيطرة الدولة، أصبحت الأراضي الحدودية السورية مناطق متنازع عليها حيث تَعزّز نفوذ القبائل والحركات العابرة للدولة، وتركّزت الملاذات الآمنة للمقاتلين والمنصات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية الدولية. وكان مقاتلو المعارضة يعتمدون على الملاذات الآمنة من أجل الحصول على قواعد خلفية وعلى مرافق للتدريب في البلدان المجاورة، وكانوا يتعمّدون إغلاق الحدود حيناً وفتحها حيناً آخر سعياً منهم إلى الانخراط في النزاع وفي الوقت عينه درء آثاره غير المباشرة ونتائجه العكسية[30].

ثالثاً، على الرغم من التصور الشائع بوجود مأزق في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، فقد تم التوصل إلى 23 قراراً منذ عام 2012 [31]. ونطاق القرارات واسع ويشمل انتقالاً سياسياً شاملاً وحلاً للنزاع، ولانتهاكات حقوق الإنسان، ولتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية، وأطراً لمكافحة الإرهاب، وتوفير المساعدة الإنسانية وإيصال المعونة عبر الحدود، فضلاً عن استهداف الاتجار غير المشروع وشبكاته. وأهم هذه القرارات هو قرار مجلس الأمن 2254، الذي اعتُمد بالإجماع في 18 كانون الأول/ديسمبر 2015. وكان أول قرار يركّز حصراً على حل سياسي، ولا يزال هو الأساس الذي يقوم عليه نهج الأمم المتحدة في إنهاء النزاع. وأكد القرار أن إيجاد عملية سياسية شاملة بقيادة سورية هو الحل المستدام الوحيد، ودعا إلى صياغة دستور جديد يليه تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وإنشاء هيئة حاكمة انتقالية شاملة تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة، وضمان استمرارية المؤسسات الحكومية، وتحقيق المواطنة القائمة على المساواة، وإيصال المساعدات الإنسانية من دون قيود، وإنهاء الهجمات ضد المدنيين والبنى الأساسية المدنية، وشجّع القرار على إتاحة المشاركة الكاملة للنساء[32].

رابعاً، تُبقي العديد من الدول، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، العقوبات الدولية المفروضة على وكالات حكومية سورية وعلى أفراد سوريين[33]. وتؤثر هذه العقوبات على نحو مباشر أو غير مباشر على معظم قطاعات الاقتصاد، وتستهدف مصرف سوريا المركزي والمصرف التجاري السوري مباشرة، وتطبّق حظراً على التجارة مع المؤسسات الاقتصادية الحكومية (على استيراد النفط الخام ونقله من الجمهورية العربية السورية، وعلى الاستثمارات في صناعة النفط السورية)، وتحظر على المؤسسات المالية السورية بناء علاقات جديدة مع المصارف المراسلة في الخارج[34].

خامساً، انتشار ملايين اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة وفي أوروبا، وما يتطلبه ذلك من استجابة دولية لمساعدتهم وإدارتهم وإيجاد حلول دائمة لهم، يستتبع بذل جهود على مستويات متعددة الجنسيات والمؤسسات. وأنتج هذا الوضع ورشةً هائلة لها آثار متعددة المستويات على الدبلوماسية الدولية وحتى على السياسات الداخلية في الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان أخرى. ويمكن التماس هذا الأثر غير المباشر، مثلاً، في اتفاق اللاجئين الذي أُبرم بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في آذار/مارس 2016، والذي مزج بين قضايا اللاجئين والمخاوف الجيوسياسية.

سادساً، أدى الأثر المدمّر للنزاع وتدمير البنى الأساسية والاقتصاد على المستوى الوطني إلى انتشار المنظمات الإنسانية الدولية على نطاق واسع في البلد وحوله، بما في ذلك المؤسسات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية الإقليمية والدولية، والمنظمات الحكومية الأجنبية المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة. وتسهم هذه الجهات الفاعلة على نحو متزايد في الحفاظ على الحياة الاقتصادية وسبل العيش، وهو مظهرٌ آخر لتدويل النزاع في الجمهورية العربية السورية.

وأخيراً، أُجريَت عدة عمليات سلام موازية برعاية جهات فاعلة دولية. وقد شملت المبادرة السياسية بقيادة الأمم المتحدة (المعروفة باسم عملية جنيف)، التي تستند إلى القرار 2254 (2015) والتي يسَّرها المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، عدة جولات من المفاوضات، بدءاً بمؤتمر جنيف الأول في حزيران/يونيو 2012. وإلى جانب ذلك، كانت هناك مجموعة من المبادرات، بدءاً بعملية أستانا في كانون الثاني/يناير 2017، التي ركزت على القضايا العسكرية والأمنية. وقد أنتجت هذه المبادرات سلسلة من الإجراءات، أشهرها إنشاء أربع مناطق لخفض حدة النزاع. وبحلول أوائل عام 2020، كان قد تخلّل عملية أستانا أكثر من 12 جولة من المفاوضات. وفي أوائل عام 2019، عيّن الأمين العام للأمم المتحدة غير بيدرسون مبعوثاً خاصاً رابعاً مكلفاً بقيادة الجهود الدولية الرامية إلى تنفيذ القرار 2254 وبيان جنيف لعام 2012. وقد انصبّ التركيز على ناحيتين من القرار، وهما إنشاء لجنة دستورية وإجراء انتخابات تحت إشراف دولي. وأُعلنَت القائمة النهائية لأعضاء اللجنة في أيلول/سبتمبر 2019.

ولكنّ الزخم في عملية التسوية قد توقّف عموماً في عام 2019 وفي أوائل عام 2020 بسبب عوامل خارجية وداخلية، بما في ذلك العقوبات المشدّدة من الولايات المتحدة الأمريكية، والغزو التركي لشمال الجمهورية العربية السورية، والمعركة التي خاضتها الحكومة والقوات المتحالفة معها لاستعادة إدلب.

هاء. الأمل بتحقيق السلام وهشاشة الوضع الراهن

انحسر القتال المسلح في معظم المناطق السورية مع دخول النزاع عامه التاسع، إلا أن البلد لم يشهد تسويةً سياسية شاملة على الرغم من عمليات السلام المتعددة التي خاضها. وقد استعادت الحكومة السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها سابقاً جماعات المعارضة وتنظيم الدولة الإسلامية. وقد كان لهذا الوضع الراهن "الجديد" أثرٌ إيجابي، إذ خفّض معدلات الوفيات والدمار إلى حد كبير إلا أن العنف الشديد لا يزال مستمراً في بعض أنحاء البلد، مع احتمال تجدد النزاع على محاور جديدة. ولا يزال آلاف الأشخاص مسجونين أو نازحين أو مفقودين.

والسوريون، الذين تحمّلوا وطأة النزاع، منهكون من نزاع دام حوالي عقد من الزمن. ويتوق معظمهم إلى حياة طبيعية ونجدةٍ من القتال. ويحاولون اليوم أن يتعاملوا مع إرث العنف، أي الموت والإعاقة، والصدمة الجماعية. وقد فقدت فئات واسعة من المجتمع السوري داخل البلاد وخارجها الرغبة في خوض المزيد من، أو في الاستقطاب، ولكنّ هذا لا يعني أنها مستعدّة لتحقيق المصالحة أو السلام مع من ألحق العنف المنهجي بالمدنيين. والنزاعات الطويلة الأمد كثيراً ما تتجاوز حدود البلدان المتأثرة بها، وبالنسبة للبلدان المجاورة التي طالتها الآثار غير المباشرة للنزاع، فإن انحسار العنف يقلل من احتمال حدوث تصعيد إقليمي بسبب النزاع السوري. ومع انخفاض حدة القتال، تجلّت بوادر التعافي في بعض أجزاء البلد، وتجدّدت الروابط الاقتصادية بين بلدان المنطقة، وهي روابط حيوية بالنسبة لبلدان مثل الأردن ولبنان.

ومن ناحية أخرى، فإن عدم التوصل إلى اتفاق شامل يعني أن الحالة لا تزال محفوفة بالمخاطر. وتقع منطقتان رئيسيتان في الشمال الغربي والشمال الشرقي خارج سيطرة الحكومة. وأي تصعيد يمكن أن يسبب كوارث إنسانية خطيرة للسكان المحاصرين والمعتمدين على المعونة بشكل كامل. ومنطقة الإدارة الديمقراطية المستقلة لا تزال في الشمال الشرقي، فضلاً عن قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وما من نية معلنة أو آلية للمساءلة والمصالحة جراء الانتهاكات الجسيمة والجرائم الوحشية التي ارتُكبت خلال النزاع. والعقوبات تكبّد المجتمع السوري التكاليف، وتُفاقم اقتصاد الحرب. وفي حين أن التعافي الاقتصادي أمرٌ إيجابي في بعض المناطق، ولا سيما تلك التي تشهد دماراً كاملاً، فإن غياب التسوية الشاملة يعني أن عملية إعادة الإعمار ستكون مجزأة ولن تعالج مخلّفات اقتصاد الحرب، هذه العملية قد تساهم بإغناء أمراء الحرب وتزيد الكسب غير المشروع لرأس المال. كما أن غياب التسوية واستمرار الوضع الراهن لا يعالجان الأسباب الجذرية للنزاع، ما يجرّد المجتمع المدني السوري من إمكاناته. ونتيجةً لانتشار الفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وتفشّي المشاكل الاجتماعية، تبلغ معدلات الحرمان مستويات مقلقة.

وإن أيَّ تجدد للنزاع سيكون مدمّراً. لذلك، من الضروري أن تكون عملية بناء السلام مستدامة وشاملة للجميع، وأن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع والتحوّلات التي أحدثها. ومع أن هناك فرصاً قد هُدرَت، فإن الوقت قد حان لتشارك جميع الأطراف في عملية طويلة لبناء السلام وصنعه، لما فيه خير السوريين والمنطقة والعالم.

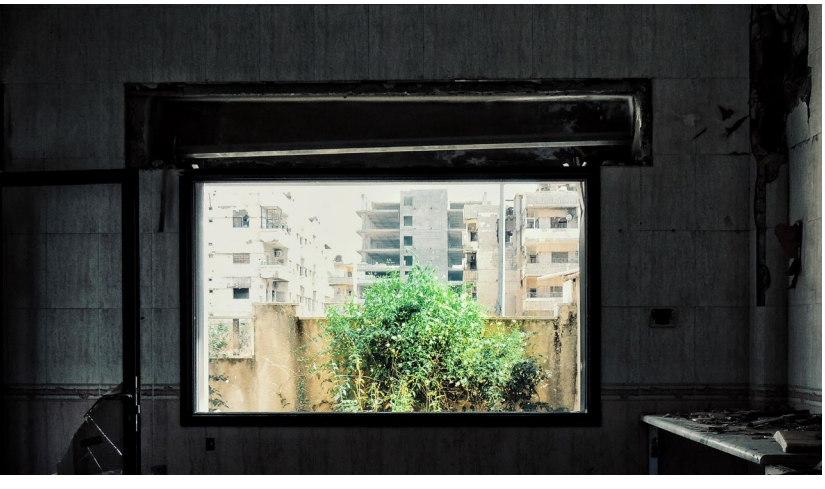

المصدر: Istockphoto, photo credit: MuhanadHammoud